المثقف الهدف:

علي حرب و«أوهام النخبة أو نقد المثقف»

> لا موضوع يعطى بذاته للنظر بمعزل عن شبكات الرؤية وأنظمة العبارة، كما لا ذات تسبق الموضوع وتتعالى عليه ... والذات التي تعتقد بتعاليها، يجتاحها الموضوع من حيث لا تحتسب. والفرد الذي نتعامل معه كموضوع أو كآلة، يفلت من سيطرتنا بقدر ما نجهل به. (ص: 35)

صدر مؤخرا كتاب علي حرب: أوهام النخبة أو نقد المثقف، حيث نصب فيه المثقفَ هدفا يقذفه بسهامه، وكأن هذا «المثقف» معروف محدد مقنن. ورغم كل مزاعم علي حرب من أنه يحاول توجيه النقد إلى فكره الخاص، إلا أنه فشل في هذه المهمة بالذات كما فشل في تحديد هدفه «المثقف» الذي ألقى عليه باللائمة. ومما يستوجب التنوية أن الكتاب من بدايته إلى نهايته هو موعظة خطابية ينقصها الدليل والبرهان على ما يذهب إليه في نقده المثقف العربي، إضافة إلى أن هذا الكتاب هو ملخص مختصر لما سبق أن قال به في كتابيه: نقد الحقيقة ونقد النص، بل إنه أحيانا يكاد يقتبس حرفيا من هذين الكتابين دونما إحالة إليهما. والأهم من ذلك أن أجزاء الكتاب الخمسة هي نفسها تكرار لبعضها بعضا. ولعل الموقف السلبي من المثقف لا يبرز وحسب في عنوان الكتاب، وإنما أيضا في عناوين المداخل المختلفة مثل: نقد المثقف، وأوهام النخبة، وأسطورة الإنسان التقدمي، وما إلى ذلك. أما العناوين الفرعية فتحكي القصة كاملة، إذ تدور حول أوهام المثقف: وهم النخبة، ووهم الحرية، ووهم المطابقة، ووهم الهوية، ووهم الحداثة ... إلخ. ولا شك أن في مثل هذه العناوين وحدها ما من شأنه أن يجعل المثقف متهما مذنبا يجب استبعاده إن لم يجب عقابه.

ولما كان عنوان الكتاب هو «نقد المثقف»، فإن علي حرب أوجد من آليات النقد ما من شأنه أن يدين المثقف مسبقا. فهو أولا قد وضع المثقف في صيغة الشخص الغائب وحدثنا (نحن القراء) عن فشله الذريع في كل مهامه وطموحاته. ولم يكتف علي حرب بتغييب «هدفه» في صيغة الشخص الثالث، وإنما تبنى أيضا من آليات الاستبعاد ما يجعل المثقف مدانا منذ البداية، حتى أصبحت الإدانة من

تحصيل الحاصل. فبدءا بتعريفه المثقف وعلي حرب يستبعده، حتى أن علي حرب في تعريفه المثقفَ يعمد إلى الإقصاء السلبي كي يستطيع عزل المثقف في صورة كاريكاتورية مضحكة. فمن هو المثقف؟ يجيب علي حرب في صيغة النفي قائلا: إن المثقف ليس من «يملك حظا وافرا من ((الثقافة العامة)) أو المعارف المشتركة»، ثم إنه ليس «الاختصاصي في فرع من فروع المعرفة أو المنتج في حقل من حقول الثقافة». كما أن المثقف عند علي حرب ليس «العالم أو الكاتب أو الأديب أو الفنان». المثقف ليس من هؤلاء، ولا هو «المفكر الذي يصنع أفكارا أو يخلق بيئة فكرية»، كما أنه لا يعني «به الداعية أو صاحب الأدلوجة، أي المنظر العقائدي أو المرشد الروحي أو القائد الثوري أو الزعيم الحزبي» (ص: 19). المثقف ليس من هؤلاء. فمن هو، إذن؟ بعد أن اقصى علي حرب المثقفَ من المجتمع وفئاته المختلفة، فإنه لم يجد للمثقف صورة سوى صورة أفلاطون صغير. إن المثقف، كما يقول علي حرب، «من تشغله قضية الحقوق والحريات، أو تهمه سياسة الحقيقة، أو يلتزم الدفاع عن القيم الثقافية، المجتمعية أو الكونية، بفكره وسجالاته، أو بكتاباته ومواقفه ... فهو من يهتم بتوجيه الرأي العام، أو من ينخرط في السجال العمومي، دفاعا عن قول الحقيقة أو حرية المدينة أو مصلحة الأمة أو مستقبل البشرية» (ص: 20).

ومثل هذه السمات ستغري كثيرا من القراء أو المثقفين، لكنها في حقيقة الأمر شرك نصبه علي حرب حتى يستطيع استبعاد المثقف ومن ثم توجيه النقد لفشله، وهو فشل جعله علي حرب من تحصيل الحاصل. فهو قد نصب هدفا وهميا ثم رمى باللائمة عليه، وكأنه يقول لما كان على المثقف أن يفشل، كان لابد له أن يفشل كي يستطيع علي حرب أن يضعه موضع الاتهام. فالمثقف بوصفه سائس الحقيقة، كان لابد أن يفشل ليس لسبب أقل من أن الحقيقة عند علي حرب «وهم» يجب كشفه والقضاء عليه حتى يستطيع المثقف أن يضطلع بمهامه العظمى. فالحقيقة عند علي حرب «ليست مجرد ما نقوله أو نعرفه أو نخبر به أو نبرهن عليه، وإنما هي ما ننشئه أو نصنعه، أو ما نراهن على تغييره من العلاقات مع الأشياء والأحداث والأفكار» (ص: 37).

ثم إن المثقف إذا استطاع أن يضطلع بمهام كبرى، فإنه لن يكون مثقفا وإنما من أصحاب العقائد والمشاريع الكلانية، وبذلك يتحول المثقف إلى نوع مستبد، إضافة إلى أن الأفكار الكبرى ليست من اختصاص المثقف وإنما من اختصاص المفكر المبدع الذي يستثمر أفكاره بطريقة مربحة. ولذلك لا يرى علي حرب بأسا في التصريح أو في رصد مفارقة المثقف حين يقول: «فالمثقف يفقد أهميته وتقل فاعليته، بقدر ما ينخرط في مجتمعه أو يتكيف مع واقعه، أو بقدر ما تتحول مهمته إلى مجرد حرفة أو مهنة» (ص: 28). وإذا رصد علي حرب هذا الشق من المفارقة، فإنه يعود مرة أخرى ليقرر أن أهمية المثقف «تتجلى، بقدر ما يمارس تميزه وفرادته، أي بقدر ما يعبر عن تجربة أصلية فذة، ويكون له أداؤه المميز وأسلوبه الفريد المبتكر» (ص: 28). وحالما يمارس المثقف هذا الدور المتفرد فإنه لن يعود مثقفا وإنما

يصبح مفكرا -- حسب تعريف علي حرب للمفكر. وهكذا فإن المثقف كلما ابتعد عن مهمته ومجتمعه كان أقدر على أدائها، أي أن «النخبة المثقفة لا تحقق غاياتها إلا بتقويض مهمتها» (ص: 37). وهذه مفارقة لا يجسدها سوى أفلاطون وعزلته ونهايته المأسوية.

ونحن لا نعرف مثقفا بهذه الصفات السلبية، ولا مدافعا عن الحقيقة غير الذين ينخرطون في مجتمعاتهم وإشكالات الإنسان في كافة العصور. وما ربط الحقيقة بالمثقف عند علي حرب إلا وسيلة لاستبعاده ونفيه لأن الحقيقة حسب تعريف علي حرب نفسه هي نتاج متأخر يصنعه المفكر وحده لا المثقف، ثم إنها «وهم» يجب كشفه وابراز زيفه. وبهذا فإن المثقف إذ يرتبط بالحقيقة حتى يكتسب هويته فإنما هو زائف مسبقا، ولا بد أن يفشل إذا أصبح هدفا لمثقف مفكر مثل علي حرب.

ليس هذا وحسب، وإنما لو دققنا النظر في تعريف علي حرب للمثقف واهتماماته لوجدنا أن الدفاع عن الحقائق والحريات العامة هي ما يسعى علي حرب إلى الدفاع عنها، وبهذا فإن سمات المثقف وتعريفه تنسحب على علي حرب نفسه أكثر من انسحابها على غيره. فهو المسكون بهاجس الحقيقة حتى لو كانت في صيغتها السلبية، وهو وحده المسكون بهاجس تنوير المثقفين قبل تنوير العامة، وهذه مهمة لا يمكن بحال أن يتبناها غير المثقف حسب تعريف علي حرب. بل إنه يصرح قائلا: «لا تنوير من غير تجارب فذة أو ممارسات إبداعية تكشف ما لم ينكشف، أو تتيح رؤية ما لم يره أهل الأنوار أنفسهم في أي عصر من عصورهم» (ص: 94).

وعلي حرب لا يقف عند تعريفه المثقف وربطه بالحقائق والدفاع عنها، وإنما يعقد مقارنة بين المثقف والمفكر، وهي مقارنة خاسرة منذ البداية. فهو يصل إلى أن المفكر أفضل حالا من المثقف ليس لأن المفكر ينخرط في مجتمعه ويتيح له فرص المعرفة و«التنوير»، وإنما هو أفضل حالا لأنه لا يفعل ذلك على وجه التحديد. فالمفكر يكتفي ذاتيا، بذاته ولذاته ومن أجل ذاته وفكره فقط، أي أن المفكر في حالة اكتفاء ذاتي من الوفرة الذاتية المكتملة بذاتها. ولهذا فحين يصف علي حرب المفكر، علينا أن نتدبر في توصيفه لأنه سيخبرنا أن المفكر لا يعبأ بالحوادث والوقائع، وإنما يكتفي بممارسته للفكر التجريدي الذاتي، ولعل هذا هو منبع سيادة المفكر على المثقف. يقول علي حرب إن المفكر (على عكس المثقف): «يهتم بتفكيك العوائق الذاتية للفكر ... فهو في النهاية صانع أفكار أو مبتكر مفاهيم أو خالق بيئات مفهومية، ولهذا فهو لا يتوقف عن التفكير والانتاج، سواء بوضعه أفكاره موضع السؤال والفحص، أو بسعيه إلى إعادة ترتيب علاقته بفكره في ضوء ما يحدث» (ص: 70-71).

والمدقق في هذا البيان الخطابي البلاغي يلاحظ أن المفكر يتعامل ذاتيا مع فكره، إذ يتخذ مما يحدث «ضـــوءا» يعيد من خلاله علاقته بفكره الذاتي. وهذا ما يميز المفكر عن المثقف الذي يتعامل من أفكاره ومع غير أفكاره. يقول علي حرب: «والمثقف يهتم بهويته الفكرية، أكثر مما يهتم بمعرفة الوقائع وصـنع الحقائق، عبر انتاج الأفكار وابتكار المفاهيم» (ص: 71). وهكذا فإن أزمة المثقف تكمن في أنه يسـعى إلى ما يعتقد أنه الأفضـل، غير أن الأمور، عند علي حرب، على عكس ما يظنه المثقف، بل إن الانتماء إلى الهوية الفكرية هو عيب المثقف، وسـبب كون المفكر أفضـل حالا. يقول علي حرب: «من هنا فإن المفكر ينطلق مما يحدث، فلا ينفيه، كما لا يُصـادق عليه، بل يقر بحدوثه، لكي يحسـن قراءته والتعاطي معه» (ص: 72).

وإذا كان هنالك ثمة أمل في «التعاطي» مع الوقائع، فإن علي حرب يلزمك الانصـياع والانهزام حتى لا تكون مثقفا عقائديا. ولنا أن نتدبر في تبرير علي حرب وتفسـيره إذ يقول: «وإذا اصـطدمت أفكار [المفكر] بما يقع أو لم تتلاءم مع ما يحدث، فهو لا يستسلم إلى الفشل والاحباط، بل يلتفت إلى ما يسـتبعده الفكر من مجال الرؤية، أو إلى ما يسـكت عليه الكلام في سـياق العبارة، بمعنى أنه لا يلوم الوقائع، بل يحاول تفسـير ما يجري بتعرية مسـبقات تفكيره وشـبكات إدراكه، أي مجمل المعايير والآليات التي يسـتخدمها في مجال الرؤية والتصـنيف والتقويم. وهكذا فإن المفكر لا يفكر كعقائدي يحرس مقولاته أو كطوباوي يحلم بتطبيق أفكاره المسـتحيلة، وإنما يهمه فهم ما يجري بالدرجة الأولى، بالاشـتغال على المفاهيم نفسـها، أي بالدخول إلى المناطق المعتمة أو الغرف المغلقة من الفعل والفكر» (ص: 73). هذا المفكر لا يمكن أن يسـتسـلم للفشـل والاحباط لأنه محبط ومسـتسـلم مسـبقا، ولهذا فهو يكتفي بمراقبة الأحداث والوقائع ويبررها ويفسـر آلياتها وبواطنها حالما يسـتدخلها في فكره فكريا ويلج عليها الغرف المعتمة المظلمة. المفكر إذن ليس مثقفا يسـعى إلى تحسـين الحال، وإنما متفرج يكتفي بمتعة المعرفة للمعرفة لا للتطبيق. بل إنه لا يستطيع البوح بما يعرف لكي لا يصبح مثقفا عقائديا. لا غرو أن يقر علي حرب المفكر على اهتمامه الذاتي بذاته؛ وعلى المرء أن يعيد قراءة ما اقتبسـناه حين يقول إن المفكر «لا يلوم الوقائع، بل يحاول تفسـير ما يجري بتعرية مسـبقات تفكيره وشـبكات إدراكه»، أي أن اللوم يتوجه إلى أليات تفكير المفكر (تعرية مسبقات تفكيره)، وليس إلى الأحداث والوقائع.

فمهمة المفكر أن يجد التبرير الفكري المناسب والمرضي له شخصيا وفكريا حتى يستطيع الاعتراف بحدوث الوقائع. لذلك لم يكن جزافا أن يتخلى علي حرب عن مقولة البناء بعد التفكيك في هذا الموقع الفكري بالذات. فإذا صـرح سـابقا بالقول إن الأفكار والمقولات «أبنية وعلاقات ينبغي تشـريحها أو تفكيكها، من أجل إعادة بنائها على نحو أكثر جدوى وفاعلية» (ص: 58)، فإنه يعود إلى نفي هذا التوجه الغائي البنائي حين يصـرح قائلا: «ولهذا فالمفكر يشـتغل على كل النماذج والصـور والهويات، لا

من أجل بناء نموذج جديد يحتذى، بل من أجل فهم ما تعجز عن فهمه النماذج والنظريات والانساق» (ص: 73). إن المفكر إذن يعاني من قصور ذاتي ولا تعنيه الوقائع والأحداث بقدر ما يعنيه فكره الذاتي. بل إن هذا المفكر هو من يستطيع إعادة صياغة الأحداث فكريا ويستدخلها في ذهنه حتى تصبح جزءا من بنيته الذهنية فيفهمها فهما فكريا. يقول علي حرب: «إن المفكر ليس قاضيا أو شرطيا، وإنما هو قارئ يقرأ الأحداث ويشخص الأزمة بترجمتها إلى مشكلة فكرية إو إلى أداة مفهومية» (ص: 15).

وبهذا القصور الذاتي يتميز المفكرُ على المثقف، إذ المفكر هو من يشتغل على نفسه بنفسه دونما حاجة إلى أن يخرج إلى المجتمع أو العراء. ومن وجوه قصور المفكر أنه لا يفكر بذاته ولذاته فقط، وإنما يبقى في توجه إلى غيره داخل إطار التبرير والتفسير لكل ما يقع ويحدث. وهكذا، فإذا فشل المثقف، فإن المفكر سينتقد فشل المثقف، أي أن هاجس المفكر الوحيد هو تبرير الفشل وفهم آلياته. يقول علي حرب: «إن مشروعية المفكر هي القيام بنقد المثقف، خاصة بعد أن فقد هذا الأخير أسلحته، وأصبح يشكل وجها من وجوه المشكلة والأزمة في حياة المجتع ودورة الثقافة» (ص: 74). وهكذا فالمفكر يتربص بالمثقف وينتهز الفرص حالما يفشل المثقف وحالما يفقد أسلحته لكي يوجه له النقد.

ولئن كان مثل هذا التوجه النقدي يشكل أملا في انخراط المفكر في شؤون المجتمع الحياتية الثقافية، فإن علي حرب يعود ليسلب المفكر هذا الدور البسيط الذي يأتي دائما بعد الوقائع، والذي هو دور مناط بتأكيد فشل الفاشل مسبقا. بل إن المفكر حتى في هذا الدور المتهالك يقصر دوره على قصوره الذاتي. يقول علي حرب مختتما مشروعية المفكر ودوره: «ولهذا فالمفكر إذ ينظر في مسألة الحرية والتحرير، يرى بأن المرء مسؤول، وحده، عن عجزه وقصوره، أو يقول: لا أحد يستطيع تحرير سواه. إذ الحرية هي أن يخلق كل فرد عالمه ومداه، لكي يظهر إبداعه ويمارس حضوره، أو لكي يلعب لعبته ويشكل سلطته» (ص: 74). المفكر، إذن، شخصية تتمتع باكتفائها الذاتي في حالة من الوفرة المحالة؛ فهو حتى في تعامله مع الأحداث والوقائع لا يعنى بشيء عنايته بذاته. لذلك يستطيع علي حرب أن يقول إن المفكر: «عينٌ على الحدث من جهة، وسعيٌ إلى إعادة التفكير في أفكاره المسبقة على ضوء ما يجري من جهة أخرى» (ص: 82).

وهكذا يجب أن يكون كل إنسان مفكرا يكتفي بذاته ويخلق آلياته الخاصة وحريته الذاتية التي لا يمكن بحال أن تطال غيره أو تؤثر في ما هو خارجه، لأن مثل هذا التأثير والتأثر يجعل من المرء مثقفا داعية فاشلا. ولئن رأى علي حرب أن المفكر أفضل من المثقف، فإن هذه الرؤية تدين لمجال رؤيتها الخاصة. أي أن الفرق المائز بين المفكر والمثقف لا يجعل المفكر أحسن حالا من المثقف، وإنما تكمن ميزة المفكر على المثقف في أن المفكر يعرف الفشل والإحباط ويقبله، أي يقبل الوضع الراهن ويتعرف على ما

يظهر منه وما يخفى. والسبب يعود إلى أن الأفكار نفسها هي مجال حياة المفكر. يقول علي حرب: «الإنسان يعيش وسط الأفكار وبها، لأن علاقته بذاته وعالمه هي، أصلا، علاقة فكرية ... والأفكار تكتسب أهميتها لا من كونها تكشف عن الحقيقة، أو عن الواقع الموضوعي، بل من كونها تسهم في إنتاج الحقائق. فصناعة الأفكار هي في الوقت نفسه صناعة الواقع، والذين يسهمون في صنع الواقع، هم الذين يستطيعون تغيير أفكارهم أو الذين يحسنون إدارتها وصرفها» (ص: 46).

هذه الإنهزامية والاستسلام والتسليم بالوضع الراهن هي ما يجعل علي حرب يعلي شأن المفكر على المثقف؛ فحالة المثقف «البائسة» لا يفسرها، كما يقول علي حرب، «سوى تخلي المثقف عن مهمته الأساسية التي هي الفهم والتشخيص، والتي هي مهمة أهل الفكر على وجه الخصوص، أي صياغة العالم مفهوميا، أو معالجة المشكلات فكريا. بهذا المعنى، إن المفكر يخلق الوقائع بترجمة الواقع إلى إشكاليات فكرية أو إلى أدوات مفهومية» (ص: 84). بل إن علي حرب يرى أن إشكالية المثقفين تكمن في كونهم يرفضون هذا القصور الذاتي. إنهم --كما يقول علي حرب -- «يرون العلة في الواقع لا في الأفكار أو في أنماط الفهم أو في طريقة التعامل مع الحقائق ... فهم بدلا من أن يشتغلوا على أفكارهم لفهم ما يحدث أو لاستباق ما قد يقع، كانوا فعلا بمثابة شرطة الأفكار» (ص: 25). وهكذا ندرك أن خطأ المثقف المأسوي هو محاولته الخروج من فكريته إلى مجتمعه أو جماعته، أو محاولته أن يكون فاعلا في بيئته. أي أن عيب المثقف الوحيد هو عدم قبوله بالقصور الذاتي الذي يمتاز به المفكر عند علي حرب.

المفكر مثقف

بعد أن عرضنا أهم مواقف علي حرب من «المثقف»، علينا هنا أن نرى كيف يتحول المفكر «مثقفا» عند علي حرب، رغم كل المحاذير والتبريرات، وبذلك يستحق اللوم نفسه الذي وجهه علي حرب إلى المثقف. ولعل أصدق ما قاله علي حرب هو ما سبق أن جعلناه مدخلا في البداية، وهو أن: «لا موضوع يعطى بذاته للنظر بمعزل عن شبكات الرؤية وأنظمة العبارة ... والذات التي تعتقد بتعاليها، يجتاحها الموضوع من حيث لا تحتسب. والفرد الذي نتعامل معه كموضوع أو كآلة، يفلت من سيطرتنا بقدر ما نجهل به» (ص: 35). وإذا اختلطت شبكات الرؤية بأنظمة العبارة فلابد أن يفلت «الموضوع» ويختفي. فعلي حرب حاول جاهدا أن يجعل من «المثقف» موضوعا معزولا عن شبكات الرؤية وأنظمة العبارة،

فأفلت منه. وإذا حاول أن يكشف فشل المثقف، فإن اختلاط شبكات الرؤية بأنظمة العبارة قد حوّلت المفكر نفسه مثقفا عليه من اللوم والفشل ما على المثقف نفسه. وهكذا، وحسب ما سنرى، فإن علي حرب لم يكتف بجعل المثقف فاشلا، وإنما جعل المفكر نفسه مثقفا لابد له من الفشل. فكيف حصل ذلك؟

وإذا أردنا أن نفهم ذلك، أي أن نكون مفكرين مسكونين بهاجس الفهم والمعرفة، علينا أن ننظر في «أنظمة العبارة» والاستعارة المالية «النقدية»؛ أي علينا أن نعيد «نقد» المثقف إلى أصله اللغوي وعلاقة النقد بالصرف والتحويل والاستثمار والإنتاج والعملة. وهذه مفردات وأنظمة عشقها علي حرب كثيرا في كتابه هذا، سواء في نقده المثقف أو في دفاعه عن المفكر المنتج المثمر. والأنظمة النقدية (بكل معاني النقد في أصله العربي) هي همزة الوصل بين المفكر المنتج والمثقف المحتكر الذي يسعى إلى استثمار رأس المال وتكديسه. يقول علي حرب ناقدا المثقف: «إنه يدعوك إلى التحرر من سلطة رأس المال، في حين هو يراكم رأسماله ويثبت سلطته» (ص: 40). ولعل صدق العبارة أو زيفها لا يعنينا، بل كل ما يعنينا هو «نظام العبارة» وشبكة رؤيتها. إذ إن علي حرب جعل المفكر مرابيا يزيد رأسماله باستمرار؛ فأحيانا يجعله أرضا خصبة وأحيانا أخرى يجعل اهتمامه برأس المال ميزة ترفعه فوق الجميع، وفي كل ذلك فإن علي حرب يبحث عما هو «أكثر جدوى وفاعلية». ولا غرو، فالمفكرون عند علي حرب، كما يقول نصا، «هم الذين يستطيعون تغيير أفكارهم أو الذين يحسنون إدارتها وصرفها». وهكذا فإن المقولة على مستوى التركيب النحوي وحده تقول إن تغيير الأفكار يوازي تماما حسن الإدارة والصرف؛ بل إننا سنرى فيما بعد أن مفردة «تغيير» تعني «تحويل وصرف».

ولما كان علي حرب مفكرا فيلسوفا، فإن هاجسه الفكري يتمحور حول الإنتاج والاستثمار. يقول علي حرب إنه يسأل نفسه فقط عن: «كيف السبيل إلى أن أكون على غير ما أنا عليه، لكي أغير علاقات القوة والمعرفة والثروة بيني وبين الغير؟» (ص: 88). وهذا لابد أن يكون سؤلا مشروعا إذا علمنا، كما لا يكل علي حرب من إخبارنا، أن أهل الثقافة والفكر -- كما يقول -- «أصحاب مهنة كسائر الناس ... والأسبقية هي لمن ينتج أو يبدع في مجال عمله أو حقل اختصاصه» (ص: 81). والمعروف طبعا أن المفكر وحده هو أقدر الناس وأصحاب المهن على الإنتاج المثمر؛ ويبدو أن علي حرب نسي أنه وبخ المثقف لأن هذا المثقف حوّل «مهمته إلى مجرد حرفة أو مهنة» (ص: 28) وسنعود إلى قضية المهنة الحرفية في ختام المقال، وسندرك لماذا تخسر مهنة المثقف وتربح مهنة المفكر. ومن منطلق التنافس المهني على الإنتاج المثمر والاستثمار المربح، فإن علي حرب دائب السعي كي يتحرر من كل ما من شأنه أن يعيق الاستثمار تحديدا، أي -- كما يقول -- «من كل ما يعيقني من استعمال فكري بصورة مثمرة فعالة» (ص: 85). ومن هذا المنطلق التنافسي التجاري فهو «يصرف» و«ينتج»

و«يستثمر بورديو» مثلما يستثمر الكثير غيره (ص ص: 82، 54، 51، على التوالي؛ وانظر أيضا ص: 63).

ليس هذا أهم ما جاء بشأن استثمارات علي حرب في نقده «المثقف»، بل إن ارتباط المفكر بالفكر والأفكار هو ارتباط استثماري بالدرجة الأولى؛ إذ إن «الأفكار العظيمة»، كما يقول علي حرب، «هي تجارب فذة لا يمكن تقليدها، بل الممكن هو قراءتها شرحا وتفسيرا، أو تأويلا وتفكيكا، أو صرفا وتحويلا» (ص: 97). ولئن جاء هذا النص متأخرا في الكتاب، فإن علي حرب كان مسكونا بهذا الهاجس من بداية الكتاب. فهو قد سبق أن أخبرنا بالقضية نفسها، حيث جعل الأفكار لا تقبل سوى الصرف والتحويل المنتج. يقول علي حرب هناك: «لأن الأفكار ليست واقعية، ولا تتطابق مع الوقائع، فإنها لا تقبل التطبيق، بل هي تخضع للتحويل المستمر، أي لإعادة الإنتاج والابتكار» (ص: 50). وإذا كانت الأفكار على هذه الصورة التي لا تقبل غير الاستثمار، فإن النقد الكنطي (بكل معاني النقد) ليس أفضل حالا، ولم يسلم من أنظمة عبارة المال والاستثمار. وإذا كان النقد الكنطي من الأمور القليلة التي أشاد بها علي حرب واستثمره مرارا، فإنه بالنسبة إلى علي حرب من الأمور التي لا تقبل التقليد شأنه شأن الأفكار العظيمة. وإذا كان كذلك فلابد أن له دورا كبيرا في الاستثمار. بل إن علي حرب يستدرك في توصيفه النقد الكنطي لكي يؤكد على أهمية أنظمة العبارة الاستثمارية. يقول علي حرب إن تجاوز النقد الكنطي يأتي فقط من خلال الاستعارة المالية المادية: «أي بتفكيك أبنيته ومعماريته، من أجل إعادة توظيفه واستثماره، والأحرى القول من أجل صرفه وتحويله، إلى عُملة مفهومية جديدة» (ص: 63).

وبناء على هذا الفهم المالي للأفكار والوقائع، فإن مفاهيمنا وقيمنا كلها ستتبع النهج نفسه؛ حتى الحقيقة والحقوق لا بد أن تدين لمفهوم الاستثمار والثروة. فالحق، مثلا، عند علي حرب (كما يقول نصا): «هو ما نكتسبه أو نحسن أداءه، أو ما نصرفه ونقوم بتحويله. إنه بالأحرى ما يتحصل عن التغير الذي نحدثه في علاقتنا بالنفس والغير ... أو بالمعرفة والثروة» (ص: 57). وإذا كانت الأفكار لا تتطابق مع الواقع والوقائع ولا تقبل التطبيق، فلابد أن يكون «الكون» تابعا لا سابقا على آليات الفكر والإدراك والفهم. وهذا الطرح يعود إلى أسباب الاستثمار والثروة؛ إذ لو كان العالم سابقا على الفكر لما استطاع المفكر إدراكه وفهمه وصرفه وتحويله واستثماره. أي أن السبب يكمن في جعل العالم نفسه «فكرا» يستدخله المفكر في ذهنه حتى تتسنى سبل النجاح لمشروع المفكر المستثمر. ولا يصف مثل هذا الوضع سوى رؤية علي حرب لعالم الإنسان؛ ذلك العالم المصطنع الذي، كما يقول حرفيا، «يملك وقائعيته ويفرض نفسه في مواجهة الإنسان، يتمثل في دورة الإنتاج وقوانين السوق وحركة البورصة وطقوس السلع وهوس الاستهلاك، فضلا عن آليات التسويق وديكتاتورية الإعلان ...» (ص: 52). إن هذا العالم

المصطنع كان هاجس علي حرب منذ البداية، إذ هو في سمته هذه يصبح مجالا لمشاركة المفكر في صياغته وفهم آلياته ليستثمره فكريا. لذلك لقد سبق أن قال علي حرب إن العالم «تصنعه الشاشات ووسائل الاعلام وأسواق السلع وأسعار البورصة وآليات الربح ومافيات الضغط» (ص: 35-36). ولعل في شاشة الفكر ما يوازي شاشات ووسائل الاعلام.

بعد كل هذا الاستثمار بالاستعارة الاستثمارية المالية، كيف يحق لعلي حرب أن يصم المثقف بالفشل لأن المثقف، كما يزعم علي حرب، «يراكم رأسماله ويثبت سلطته»؟ إذا كان مثل هذا الاحتجاج صحيحا، فلابد أن المفكر (الذي يدافع عنه) أحق بهذا الاتهام من غيره، خاصة وأنه يراهن على تكديس وتكريس رأس المال والثروة والسلطة. لا غرو أن يصف علي حرب نفسه قائلا إنه عامل إنتاج فكري تهمه السلطة والإنتاج: «أنا فرد أعمل في ميدان الإنتاج الفكري، وأنخرط في تجربة الكتابة، وهي تجربة تشتبك فيها المعرفة والسلطة، والإستنارة والتعمية، العشق والمتعة، الصراع والتواصل، الأمل والاستحقاق» (ص: 15). وغني عن القول أن هذه السمات هي التي من أجلها قام علي حرب بتوبيخ المثقف! ولما كان مجاله وميدانه الإنتاج الفكري، فلابد أن نشير إلى أهمية المهن «الفكرية» والمهن «اليدوية» العضلية.

الفكر بين الذهن واليد

لاشك أن علي حرب ينظر إلى العمل الفكري نظرة إكبار وإجلال في مقابل العمل التطبيقي المهني. فهو رأى فشل المثقف نابعا من ثنائية الفكري مقابل العملي، أي أن المثقف حاول تطبيق أفكاره وأراءه بدلا من أن يحاول (كالمفكر) أن يستدخل الوقائع والأحداث فكريا ويفهمها؛ ومن فشله في هذه المهمة الفكرية جاء تهافته كاملا. ونحن نعلم السبب عند علي حرب، فهو يرى أن الأفكار العظمى لا تقبل التطبيق ولا تتلاءم مع الواقع. ثم إنه يرى أن المفكر الحقيق بلقبه الفكري لابد أن ينظر إلى الأمور نظرة فكرية لا عملية، ومن هنا جاءت مقولاته حول المفكر المنتج، أي المفكر الذي يحاول الفهم وتبرير الوقائع وإدراك آلياتها المفهومية، وبالتالي يقوم بإعادة النظر في أفكاره وتكييفها مع ما يستجد من أحداث ووقائع. كل هذه وغيرها تجعل العمل الفكري وميادينه أحق بالتقدير من غيره. قد لا نحتاج إلى اقتباسات جديدة من كتاب علي حرب، بل يكفينا النظر فيما اقتطفناه سابقا حول الأفكار والمفكر وأساسياتها المنتجة. غير أن علي حرب في لحظة محددة أقر أن أهل الثقافة وأهل الفكر متساويان في المهنة؛ فهو

يقول إنهم: «أصحاب مهنة كسائر الناس»، ثم يقرر أن الأسبقية والأفضلية هي لمن ينتج ويبدع في مجال عمله (ص: 81).

مثل هذا الطرح يجعل المثقف والمفكر على قطب واحد من حيث الأهمية أو عدمها، لكن علي حرب يصر على أن المفكر وحده هو الذي يستحق الثروة والاستثمار. ثم إنه أصر سابقا على أن فشل المثقف نابع من «تمهين» مهمته، إذ يقول: «فالمثقف يفقد أهميته وتقل فاعليته، بقدر ما ينخرط في مجتمعه أو يتكيف مع واقعه، أو بقدر ما تتحول مهمته إلى حرفة أو مهنة» (ص: 28). لماذا يرى علي حرب مهنة المفكر أجل وأهم من مهنة المثقف؟ والجواب يكمن في الفرق بين الفكر والجسد، وقد لا يدرك البعض أن هذا الوضع تقليد فلسفي قديم، قدم الفلسفة الأغريقية نفسها، إذ رأى فلاسفتهم (خاصة أرسطو) أن العمل الذهني الفكري أهم كثيرا من العمل العضلي الحرفي. وعلي حرب بدل أن يعيد هذه المقولة إلى أساسها الأغريقي، ويفكك أساسها كما يفعل مع قضايا «المثقف» جاء ليثني على جهود كنط وهيغل وأهل الأنوار والتنوير؛ وهي جهود (شأنها شأن فلسفة أرسطو) تشيد بأهمية الفكري على العملي، وبذلك تبني تحيزاتها الهرمية التي هي بالضرورة من ثنائية العقلي الفكري مقابل اليدوي العضلي المهني. وبهذا فهي تبني ثنائية هرمية طبقية شأنها شأن الطرح التقليدي الذي يدّعي علي حرب محاربته.

إن اهتمام علي حرب بالنظر والضوء أفضى به إلى القول بأهمية الجانب الفكري على العملي، وهذه الأهمية ليست مقصورة على العصر الحديث، بل إنها تعود إلى افتتاحية كتاب الميتافيزيقا عند أرسطو. إذ كما رأينا فإن علي حرب في توصيفه «للمفكر» يسعى إلى المعرفة من أجل المعرفة لا من أجل التطبيق، وأكثر من ذلك فهو يبحث عن الأسباب الأولى للظواهر التي يسميها «الوقائع». وهذا الطرح هو تماما مفتتح كتاب الميتافيزيقا حيث يقول أرسطو: «إن الحكمة التي يبحث عنها الفلاسفة هي المعرفة بالمبادئ الأولى وأسباب الأشياء». ولم يكتف أرسطو بتحديد أسباب الحكمة هذه، وإنما أصر على أن «النظر» هو أهم وسائط المعرفة بالمبادئ والأسباب الأولى، لأن النظر-- كما يقول في أول فقرة من كتابه-- «من بين الحواس جميعا يهيئ لنا إمكانية المعرفة ويرينا الاختلافات العديدة بين الأشياء». ومن هذا الأساس «النظري» الأولي بنى أرسطو هرمية طبقية للمعرفة على رأسها «المعرفة النظرية» وتحتها بعيدا على السلم الطبقي «المعرفة التطبيقية العملية» والعمل اليدوي العضلي. والمعرفة النظرية تظل معرفة بالأسباب والمبادئ الأساسية الأولى، أما المعرفة العملية فهي معرفة عضلية تجهل الأسباب الأولى، أي أنها بلغة علي حرب، معرفة المثقف الذي يحاول تطبيق أفكاره ويضعها موضع التنفيذ دون أن يدرك أسبابها الأولى التي كثيرا ما تتنافى مع غايات أفكاره. فصاحب المهنة الفنية العملية شخص يجهل العلل الأولى، ويعمل من غير معرفة.

وعلي حرب إذ يرى فشـــل المثقف نابعا من توجهه العملي فإنه يمنحه نفس الموقع الذي منحه أرسطو للعمال الحرفيين. يقول علي حرب إن النخب المثقفة، شأنها شأن العمال العضليين عند أرسطو، لا تعي الأســـباب الأولى ولا تدرك الأســـس الفكرية وآلياتها. إنها في النهاية تؤدي وظائفها آليا؛ يقول حرب إن المثقف «يفكر بعقلية نموذجية أو شعاراتية، مآلها الإصطدام بما يحدث» (ص: 56)؛ كما يرى أن «مشـــلكلة المثقف ... تكمن، بالتحديد، في طرائقه العقيمة أو الفاشـــلة في التعامل مع الحقيقة التي يدّعي النطق بها» (ص: 58). ولذلك فالمثقف، الآن، أحوج من غيره إلى أن «يتنور»: «إن المثقف فقد مصـــداقيته وفاعليته ... بل هو الذي أصـــبح يحتاج إلى أن يتنور ويعيد تثقيف نفســـه ... وذلك لتعرية الأوهام التي انْبَنتْ بها مقولاته ووجهت ممارساته والتي أنتجت هذا الهزال المعرفي والوجودي» (ص: 65). كل هذا يستدعي وجود المعلم المفكر الذي يعي الأسس الأولى ويفهم المبادئ الأساسية. لم يكن جزافا إذن أن يصـــرح علي حرب قائلا: «ففي غياب المفكرين، صُـــناع الأفكار، يفقد المثقف فاعليته» (ص: 69). خاصة أن النخب المثقفة أصبحت اليوم أحوج ما تكون إلى الإصلاح والاستصلاح لأنها، كما يقول حرب، «لا تحسن سوى تقويض المهام التي تندب نفسها لتأديتها» (ص: 35). غني عن القول إن هذا الطرح أرسطي في كل مناحيه؛ فمشكلة المثقف عند علي حرب هي مشكلة العامل العضلي عند أرســـطو، ومهمة المفكرين عند حرب هي مهمة المنظر الأرســـطي الذي يفهم الأســـس الأولى. يقول أرســـطو: «إن الأشـــياء غير الحية تؤدي وظائفها بســـبب طبيعة فيها، والعمال اليدويين يؤدون وظائفهم بسبب العادة. لكننا نصف أساطين الفكر بالحكمة الأكثر لا لأنهم يستطيعون فعل أشياء، وإنما لأنهم يدركون النظرية ويفهمون الأسباب».

ويرى أرسطو أيضا أن ثمة صفة أخرى مهمة للفيلسوف العالم بالمبادئ والأسباب الأولى، صفة أساسية أولى لهذا المنظر الفكري الذي يتربع على قمة الهرم في الكون أجمع، وهذه الصفة هي قدرة المنظر الفكري على التعليم ونقل المعرفة، أي قدرته على كشـــف العلل الأولى والمبادئ التوجيهية، قدرته على تصحيح الأخطأ وكشفها فكريا دونما حاجة إلى أية مهارة يدوية عضلية عملية. يقول أرسطو (وعلى المرء أن يقارن ما يقوله علي حرب في الكتاب ككل): «إننا نؤمن أن المرء كلما كان أكثرة حكمة في فرع من فروع المعرفة، كان أكثر دقة وأحسن قدرة على تعليم أسباب الأشياء ... والرجل الحكيم أيضا يجب ألا يأتمر بأوامر غيره، وإنما هو نفســـه يصـــدر الأوامر، ولا عليه أن يطيعها وإنما الأقل حكمة عليه أن يطيع أوامره». ولذلك فهو يصدر تعليماته الفكرية الذاتية ولا يستقي أية تعليمات من غير ذاته وفكره، أي من غير المبدأ الفكري الذي هو المبدأ والســـبب الأول. مثل هذه المهنة الفكرية لا بد أن تختلف عن المهنة العضلية والمهارة اليدوية ليست فقط من حيث الفشل العملي فكريا والنجاح الفكري غير العملي (أي فشل المثقف العملي ونجاح المفكر النظري الذهني)، وإنما أيضا من حيث وقت الفراغ ووقت الانشغال.

ولذلك لم يفت أرسطو أن يشير إلى تطور علم الرياضيات في مصر ويعزوه إلى وقت الفراغ الذي تمتع به الكهنة هناك. إن المفكر الكاهن يحتاج وقتا تأمليا فكريا بعيدا عن الاجهاد الجسدي حتى يستطيع أن يكشف ضوءا وينير طريقا فكريا. وهذه هي غايات علي حرب خاصة حين يقول إن «نقد المثقف يستمد قيمته من كونه يستأثر باهتمام كل مثقف ويخص كل من يُعنى بشؤون الفكر. فالخصوصية ... هي معطى ينبغي الاشتغال عليه وتحويله إلى عمل فكري يصاغ صياغة مفهومية تمنحه عالميته الجامعة، بقدر ما تقيم صلة بينه وبين الحقيقة. وكلما كانت هذه الصلة قوية وصادرة عن تجربة غنية، قوي نفوذ المفهوم في العمل الفكري، وازدادت قدرته على الإنتشار والإشعاع» (ص: 10). وهكذا فالعمل النظري الفكري يثري غيره من خلال إثرائه لذاته. ألم يتحدث أرسطو أيضا عن عالمية الفكر الجامعة، لأن المعرفة النظرية الفكرية -- على عكس التجربة -- تُعنى بالكلي لا بالفردي. ثم ألم يقل أرسطو أيضا «وعلى العموم، فإن دليل علم المرء أو جهله يكمن في قدرته على التعليم»، أي في ما يراه علي حرب إزدياد القدرة على الانتشار والإشعاع؟

لم يكن أرسطو وحيدا في طبقية الفكري النظري مقابل العملي التطبيقي، بل تبعه أكثر فلاسفة الحكمة والمعرفة، خاصة أولئك الذين حظوا بثناء علي حرب وتمجيده: كنط، ونيتشه، وهيدغر. لقد حاول كنط أن يعلي شأن المعرفة للمعرفة خارج نطاق التطبيق والحرفة المهنية، ولم تكن مصادفة أن تكون هذه المعرفة هي المعرفة الفكرية: إنها الفلسفة بوصفها محبة الحكمة. ولهذا ربط كنط هذه المعرفة بالعقل المحض أو الخالص، أما المعرفة التطبيقية، فقد أنزلها منزلة أدنى على سلم المعارف الهرمي؛ بل إنه رأى وجوب استبعاد الفلسفة وعزلها عما هو من قبيل التثقيف المهني ومن كل اعتبارات التطبيق عموما، تماما كما فعل أرسطو. وقد تبعهما في هذا المنحى نيتشه وهيدغر بدرجات متفاوتة، لكن النتيجة بقيت على ما هي عليه: علو المعرفة النظرية الفكرية وتدني المعرفة العملية التطبيقية.

ويبقى أن نقول إن الثنائيات (حتى لو لم تطف على السطح) لا تقبل الثبات الفكري، كما أن تناظر العملي والفكري أو الفكري والعملي كان وما زال قائما منذ فجر التاريخ. ولعل التبادل المستمر بين النظرة المثالية والنظرة النفعية على مسار التاريخ دليلٌ على أن أيا من النظرتين (الفكرية والعملية) ليست أساسا صلبا للقول بفشل طرف ونجاح آخر، وإنما دليل على أن آليات الرؤية تشتبك دائما وأبدا بانظمة العبارة، وهي مقولة نحسبها لعلي حرب ونلومه على عدم الإلتزام بقانونها. ومن غير الحكمة أن نقول إن الفكري هو ما لا يقبل التطبيق، لأن لا حدود للتطبيق اليوم؛ بل إن العقل العملي عند كنط نفسه استوعب العقل الخالص، وهو العقل الذي حاول كنط جاهدا عزله عن كل منفعة غائية.

وإذا أردنا أن نستشهد على تبادل العملي والفكري في حياة شخص واحد لا في مسيرة التاريخ كله، فلربما يكون في مقولة تشارلز ساندرز بيرس ما يكفي؛ فهو يروي أنه كان يعلي شأن النفعي على الفكري، غير أن تجارب الحياة غيرت رأية. يقول بيرس: «يبدو أنني كنت ميالا إلى إخضاع المفهوم [لهيمنة] العمل، أي إخضاع المعرفة للتطبيق. إلا أن تجربة الحياة فيما بعد قد علمتني أن الشيء الوحيد الذي يستحق الرغبة دونما سبب لكي يكون كذلك، هو تقديم الأفكار والأشياء بشكل مقبول سببيا. فالمرء لا يستطيع حقا أن يطلب سببا للسببية نفسها».